نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٤٩-١٥٠ سبتمبر/أيلول أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠

مذابح المدنيين فى فلسطين : أحداث كاشفة

أثارت مذابح المدنيين التى راح ضحيتها اكثر من مائة شهيد فلسطينى وثلاثة الاف جريح خلال الإجراءات القمعية لقوات الاحتلال الإسرائيلى لحركة الاحتجاج الفلسطينية على تدنيس المسجد الأقصى، مفاجأة الرأى العام العالمى، خاصة بعد الصور الحية لقتل الأطفال ومنها صورة الطفل محمد الدرة الذى قتل فى أحضان أبيه وهو عاجزعن دفع الضرر عنه، حتى أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تحول دون صدور قرار بإدانة إسرائيل فى مجلس الأمن واضطرت إلى الاكتفاء بالامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حق الاعتراض (الفيتو) الذى طالما استخدمته لحماية إسرائيل من الإدانة والنقد الدوليين.

لكن حقيقة الأمر أن هذه المذابح لم تفاجىء أحدا من المراقبين الذين كانوا يتابعون الموقف الإسرائيلى عن كثب عقب انطلاق "مسيرة أوسلو"، فخلال السنوات الطويلة التى حفلت بمزاعم السلام الإسرائيلية وفق سياسة "السلام بالقطعة"، لم تتقدم إسرائيل فى مسيرة التسوية إلا بمقدار ما يخدم مصالحها الأمنية وتكريس احتلالها للأراضى الفلسطينية، وعرقلة الحقوق الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى. فاستمرت فى انكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وحقه فى العودة، وضاعفت من إجراءاتها لزرع المستوطنات الجديدة، وتوسيع القائم منها، وتهويد القدس ونزع ملكية أراض فلسطينية واسعة وشق الطرق الالتفافية وتغيير الواقع الجغرافى والديمغرافى فى الأراضى المحتلة، وتمكين المستوطنين من مصادر الثروة فى البلاد.أما اعادة الانتشار ونقل صلاحيات الحكم الذاتى إلى السلطة الفلسطينية التى جرى الاتفاق عليها، فلم تقتصر على المماطلة، وفرض الشروط تلو الشروط، ونزع"قدسية"مواعيد انجازها تارة، أو شرعية تنفيذها تارة أخرى فحسب،بل كان الأهم من ذلك انها سارت وفق مخطط استهدف التخلص من تكاليف الاحتلال دون التأثيرعلى الاحتلال ذاته، فكان بسط الحكم الذاتى فى غزة التى كان يتمنى رابين أن يستيقظ من نومه فيجد البحر قد ابتلعها،إلى مناطق الاكتظاظ السكانى فى المدن الفلسطينية التى كانت مصدر القلق والانتفاض، بينما احتفظت إسرائيل لنفسها بالسهول الخصبة، ومصادر المياه من خلال ما يسمى المناطق ب،ج التى تمثل معظم مناطق الضفة الغربية، وهى مناطق محتلة بكل المعايير.كما تجرأت على تفتيت المدن لأول مرة بمنح خمس مدينة الخليل للمستعمرين الإسرائيليين.

وبينما سعت لنقل عبء تأمين قواتها المحتلة ومواطنيها إلى عاتق السلطة الفلسطينية فقد احتفظت لنفسها بقائمة

فى هذا العدد

ص ٣

تقرير بعثة منظمات حقوق الإنسان الدولية لفلسطين المحتلة

ص ٤

تقريرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الأمم المتحدة عن السودان والأردن

ص ٨

هل حان وقت استرداد أسرانا

ص ٩

السودان

تباطؤ جهود المصالحة.. وتصاعد الانتهاكات

ص ١٠

انتخابات مجلس النواب اللبنانى ومجلس الشورى العمانى

ص ١٢

المنظمة ترحب بجهود المصالحة الصومالية

ص ٢٠

المنظمة تشارك فى المبادرات الشعبية العربية لكسر الحصار الجائر على العراق

ص ٢٠

الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة منصة انطلاق جديدة لعملها

نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان

طويلة من الصلاحيات المنفردة،والمشتركة مع السلطة الفلسطينية،والثلاثية بمشاركة المخابرات الأمريكية،ومارست كل أنواع القمع فى مواجهة أية تصرفات قد تشوب أمنها، من وجهة نظرها،بما فى ذلك القتل فى الداخل والخارج،والتهديد بإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتى أو اقتحامها، واغلاق المناطق المحتلة،وفرض العقوبات الجماعية،وفى الوقت نفسه تقاعست عن تنفيذ اتفاقها بالافراج عن الأسرى والمعتقلين والسجناء الفلسطينيين،وتعاملت معهم كرهائن،ونقلت بعضهم إلى سجونها عند تسليم بعض المناطق للسلطة الفلسطينية بالمخالفة للقانون الدولى الإنسانى،ومارست عليهم كل أشكال الضغوط بما فيها التعذيب،الذى سعت إلى تقنينه.

فى إطار هذه الحقائق التى يدركها كل المتابعين لتطور القضية الفلسطينية، لم تكن مذابح المدنيين مفاجئة. فعندما حانت لحظة خوض مفاوضات القضايا المؤجلة، وبعد أن استنفذت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة كل حيل التأجيل والمماطلة حانت أيضاً لحظة مواجهة الحقائق.

استل المفاوضون الإسرائيليون والأمريكيون من حقائبهم أنماطاً من الحلول أقرب إلى "ألعاب الحواة" على حد وصف أحد الباحثين الجادين فكان ما تسرب عن اقتراحات من نمط احتفاظ إسرائيل بالسيادة على القدس وتقسيم السيادة على المسجد الأقصى فوق الأرض، وتحت الأرض، أو السيادة لمجلس الأمن، أو السيادة "الإلهية"! بينما يظل المرفوض والمحظور هو عودة سيادة الشعب الفلسطينى على المدينة المحتلة.

وحتى عندما أبدى المفاوض الفلسطينى استعداده للتنازل عن السيادة على حائط البراق والحى اليهودى فى القدس الشرقية لإسرائيل لإظهار مرونته خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية، فيما يعد -لو تم- تفريطاً فى ثوابت الموقف الفلسطينى، فقد شنت إسرائيل والولايات المتحدة حملة كثيفة على تعنت المسئولين الفلسطينيين، وجمود موقفهم. وبادرت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية إذا ما اتخذت قراراً منفرداً بإعلان الدولة الفلسطينية. وسرعان ما نقل الإسرائيليون القضية إلى "مزاد" السياسية الداخلية الإسرائيلية، ليدخل مجرم الحرب شارون المسجد الأقصى، ويدنس حرمته فى حراسة الاف من الجنود الإسرائيليين. وكان نصيب المحتجين الفلسطينيين على تدنيس مقدساتهم الدينية تلك المذبحة التى بدأت ولم تنته، ومعها سيل من التهديد والوعيد. وحرق المساجد، والتمثيل بالجثث، وأخيراً شن عدوان مباشر على مناطق الحكم الذاتى ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

قد لا نستطيع تعداد المرات التى أخطأ فيها الإسرائيليون فى حساب رد فعل الشعب الفلسطينى والشعوب العربية تجاه صور القهر والعدوان، ولكنها رغم كل الخلل فى موازين القوة العسكرية التى تطيش برؤوسهم، ليست قليلة. وخلال الحقبة الأخيرة وحدها وضعتهم فى مواجهة انتفاضة شعبية فى الأراضى المحتلة لست سنوات متصلة مرغت بهيبة العسكرية الإسرائيلية التراب واضطرتهم إلى مراجعة العديد من مفاهيمهم البالية، ومن بعدها وضعتهم فى مواجهة مع إرادة المقاومة اللبنانية المشروعة التى جعلت احتلالهم للجنوب اللبنانى مستحيلاً، فخلفوا عملائهم من جيش لبنان الجنوبى وراء ظهورهم وانسحبوا. لكنها غطرسة القوة وحماية الولايات المتحدة للعدوان، تغم عليهم الرؤية مرة أخرى.

لقد فجرت مذابح المدنيين الفلسطينيين غضباً شديداً بين شعوب الأمة العربية من أدناها إلى أقصاها، ضاعف منه الشعور بالمسئولية حيال هؤلاء الذين يسقطون ضحايا ذوداً عن مقدسات هذه الأمة. فاندلعت مظاهرات الاحتجاج تضم كل فئات المواطنين، وبلغت احداها مليونى مواطن، ووصلت المظاهرات إلى مناطق لم تعرف التظاهر من قبل، وتداعى الحكام العرب إلى قمة وشيكة لبحث الخطوات الضرورية لحماية المصالح العربية العليا بدءا من مذابح المدنيين إلى الاعتداء على مناطق الحكم الذاتى، إلى التهديد بضرب سوريا ولبنان.

أما المنظمة فشأن كل مؤسسات الأمة بادرت إلى تنبيه الهيئات العربية والدولية إلى مسئولياتها، ونسقت مع أعضائها فى الأراضى المحتلة، والمؤسسات الفلسطينية العاملة فى مجال حقوق الإنسان، كما نسقت أنشطتها مع الهيئات والاتحادات القومية الكبرى وفى مقدمتها اتحادات المحامين، والصحفيين، والعمال، والصيادلة العرب، ومنظمة التضامن الأفريقى الأسيوى. وشكلت لجنة دائمة للمتابعة وحشد التأييد وجمع التبرعات لمساندة صمود الشعب الفلسطينى،وبلورت مطالبها تجاه القمة العربية، وشرعت فى سلسلة من الاتصالات الدولية المعنية.

مطالب المنظمة أمام الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

تضمن بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان أمام الدورة الطارئة للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالقضية الفلسطينية يوم١٧أكتوبر/تشرين أول خمسة مطالب هى:

أولا: إدانة إسرائيل صراحة وبأقوى العبارات بسبب اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطينى وانتهاكاتها السافرة لكافة مواثيق حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وبسبب معاملتها العنصرية لمواطنيها العرب.

ثانياً: الدعوة لتشكيل لجنة محايدة تتولى التحقيق فى هذه الانتهاكات، وتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسئولين عن الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ثالثاً: دعوة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطينى وللمواطنين العرب فى إسرائيل.

رابعاً: دعوة الدول الأطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة لاستئناف اجتماعها الذى دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع آلية لتطبيق أحكام الاتفاقية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة.

خامساً: دعوة المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين ذوى الصلة بأعمال العنف التى شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلى لزيارة المناطق المحتلة والوقوف على الأوضاع المأساوية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال.

تقرير بعثة منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية لتقصى الحقائق

بدعوة من المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان وجمعية القانون(الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة)، تشكلت لجنة خاصة من منظمات حقوق إنسان دولية للتحقيق فى الانتهاكات الجسيمة لقوات الاحتلال خلال الاحداث الراهنة فى الأراضى المحتلة. وضمت اللجنة فى عضويتها خبراء يمثلون ثلاثة منظمات دولية تمثل نحو ٢٥٠ منظمة لحقوق الإنسان فى العالم وهى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية وشبكة حقوق الإنسان الأوروبية – المتوسطية، وتضمن تقرير اللجنة مجموعة ملاحظات، واستنتاجات، وتحليلا سياسيا، ومجموعة مطالب للمجتمع الدولى والحكومة الإسرائيلية.

جاء فى **ملاحظات البعثة** أنها وجدت أدلة على انتهاكات واسعة ومستمرة لحقوق الإنسان، يضاف إليها تقصير فى التقيد بالقانون الإنسانى الدولى تجاه:

أ-الاستخدام المفرط ودون تمييز للقوة.

ب-الاستخدام القاتل للقوة والذى استهدف فى أحيان كثيرة مدنيين وأطفال أبرياء.

جـ-مهاجمة وترهيب الطواقم الطبية.

د-حصانة القوات الإسرائيلية وعدم وجود المحاسبة.

أما الاستنتاجات فقد تضمنت ما يلى:

*واجهت السلطات الإسرائيلية الاضطرابات الفلسطينية باستخدام مفرط وغير متناسب للقوة، وتصاعد مستوى العنف ضد المدنيين مع تواصل الأزمة.

* أثارت السلطات الإسرائيلية المظاهرات العنيفة من خلال استخدامها المفرط للقوة ضد المحتجين المسالمين.

*زادت السلطات الإسرائيلية من عدد الوفيات فى صفوف المدنيين الفلسطينيين بمنعها لسيارات الإسعاف من مساعدة المصابين، من خلال إغلاق الطرق، أو بمهاجمة سيارات الإسعاف بشكل مباشر وقتل أفراد الطواقم الطبية.

تبعا لذلك، كان هنالك تقصير من جانب إسرائيل فى التقيد بالتزاماتها الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وفى تحليلها السياسي جاء ما يلى:

يجب النظر إلى النتائج التى توصلت إليها البعثة فى سياق سياسى أوسع، على افتراض أن الوضع الراهن له احتمال جدى بأن يتصاعد إلى درجة الحرب.

وحسب المعلومات التى تم جمعها، من الواضح أن الازمة الحالية نتجت عن الجمود فى عملية السلام، وازدياد معاناة الفلسطينيين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو السلمية، التى تتضمن مظهرين:

١-إجراءات لبناء الثقة.

٢-تسوية نهائية يتم التوصل إليها حتى الرابع من مايو/آيار ١٩٩٩.

مع ذلك،لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية حتى الآن، بل تم التوصل إلى نتائج محدودة فى مجال بناء الثقة.

وعلى النقيض من الوضع الراهن الذى نتج عن اتفاق أوسلو، فقد زادت مفاوضات واشنطن وعززت انعدام الثقة المتبادلة من خلال اختراع وفرض نظام من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، مترافقا مع تهديد عسكرى علنى. لقد زرعت بذور الصراع فى انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البنيوية، والتى

مازالت تمارس ضد الفلسطينيين، إلى جانب إنكار الحريات الأساسية كحرية الحركة، والحق فى محاكمات عادلة. إن استمرار مصادرة الأراضى، وبناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة هما مصدر تذكير ثابت بأن الفلسطينيين ليسوا حقا احرارا فى أراضيهم، بل ضحايا لشكل من أشكال العنصرية. على سبيل المثال، فى قطاع غزة- الذى يعد مسرحا لبعض أسوا أحداث العنف- هنالك ٢٠ مستوطنة إسرائيلية يقطنها ٦٠٠٠ مستوطن وتسيطر على ٤٢% من الأراضى، فيما يعيش ١,٢ مليون فلسطينى فى الـ ٥٨% المتبقية من الأراضى.

وكانت النتيجة خلق انعدام ثقة وخيبة أمل متجذرين لدى الجانب الفلسطينى من جيرانه الإسرائيليين. إن الاستفزاز غير المبرر"لزيارة" أرئيل شارون للحرم الشريف، برفقة عدد هائل من قوات الأمن الإسرائيلية، كان مجرد شرارة لإطلاق العنان لهذا الإحباط والغضب.

وبذلك مع مقتل حوالى ٩٠ شخصا وإصابة الآلاف، يبدو بأن هنالك خطر كبير بأن يتدهور الوضع بصورة خطيرة إذا لم تتغير السياسات الإسرائيلية بشكل كبير، واضعة حدا للاحتلال العسكرى المستمر خلال الثلاثة وثلاثين عاما الماضية، ومعترفة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وبناء على النتائج التى توصلت إليها البعثة فقد حثت بشدة **المجتمع الدولى** على:

* أن يناشد بقوة اتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين الفلسطينيين.

* تشكيل لجنة تحقيق دولية من خبراء مستقلين دون تأخير، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم١٣٢٢، لإجراء تحقيق واف وشامل فى الأحداث التى وقعت خلال الأزمة الحالية، تحديدا انتهاكات حقوق الإنسان، والخروقات للقانون الإنسانى.

* إيجاد ما يثبت تلك الانتهاكات من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

* تأييد إرسال مراقبين ومساعدة إنسانية دولية فعالة، وتعزيز تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

* حث الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة على عقد المؤتمر الذى تم تأجيله، والضغط على إسرائيل من أجل التنفيذ الشرعى لمعاهدة جنيف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

كما حثت **الاتحاد الأوروبى** على الدعوة على الفور إلى عقد اجتماع لمجلس الارتباط رجوعا إلى المادة الثانية من اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، والتى تدعو إلى احترام حقوق الإنسان فى السياسات الداخلية والدولية. واستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية الممكنة من أجل ضمان التزام إسرائيل بالمعايير الدولية.

وطالبت **حكومة إسرائيل** بما يلى:

*التقيد بالتزاماتها الدولية، والتوقف عن استخدام القوة المفرطة وغير المبررة ضد المتظاهرين والسكان المدنيين داخل إسرائيل وفى الأراضى المحتلة.

*التوقف فورا عن استخدام الذخيرة المحرمة والاسلحة الثقيلة، بما فى ذلك الطائرات العمودية المجهزة بصواريخ موجهة ضد المدنيين.

*سحب قوى الأمن التى دخلت بشكل استفزازى مناطق السلطة الفلسطينية فورا.

*الانسحاب من مناطق الاستفزاز الأخرى فى الأراضى المحتلة.

*احترام حرمة وسلامة الطواقم الطبية، وضمان عدم إعاقة عملهم.

حقوق الإنسان فى السودان

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة

فى تعقيبها على التقرير الافتتاحي للسودان، أعربت اللجنة عن تقديرها لمبادرة السودان بتقديم تقرير فى أغسطس/آب ٢٠٠٠ مبكرا عن موعده المفترض (نوفمبر) مما يؤكد استعداده للتعاون الوثيق مع اللجنة. وقد سجل التقرير الملاحظات الإيجابية التالية:

١-التطور الإيجابي للموقف من حقوق الإنسان خاصة حرية الرأى والتعبير والاجتماع وحرية الصحافة كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ بعثة تقصى الحقائق التى قام بها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنية فى ١٩٩٩.

٢-استعداد الدولة للتعاون الوثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتسهيل مهمة بعثة تحديد الاحتياجات فى سبتمبر/أيلول١٩٩٩ والنظر فى إيجاد تمثيل محلى لمكتب المفوضية فى السودان.

٣-الترحيب بإصدار دستور جديد فى يوليو١٩٩٨ ونصه على حريات وحقوق الإنسان- وكذلك إنشاء المحكمة الدستورية فى إبريل ١٩٩٩، وتشكيل لجنة مكافحة اختطاف النساء فى مايو١٩٩٩ بالتعاون

بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والجماعة الدولية، والعفو الشامل غير المشروط الذى أصدره الرئيس السودانى فى يونيو ٢٠٠٠ بحق جميع المعارضين سواء فى الداخل أو الخارج.

٤-توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٩٧ وما تعطيه من دفعة لجهود التسوية السلمية للنزاع فى جنوب السودان وبالتالي توفير بيئة مواتية لحقوق الإنسان.

٥-خطوات الحكومة فى إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة السلوكيات الهدامة وإجراءات تحسين أوضاع المرأة وحقوقها والاهتمام بالصحة الإنجابية وتحديد النسل ومقاومة الزواج المبكر. والخطوات الإيجابية الموازية فى مجال التعليم خاصة إنشاء ١٦ جامعة جديدة موزعة على أقاليم الدولة، وتعهد الحكومة بعدالة توزيع عوائد استغلال وتصدير البترول.

وفى مقابل ذلك سجل التقرير الملاحظات السلبية التالية:

١-استمرار الحرب فى جنوب السودان - رغم توقيع اتفاق السلام - مما يعوق إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى السودان ويحول دون مواجهة مشكلة الفقر الواسع المدى، ووجود المجاعة وارتفاع معدلات الوفيات نتيجة استمرار وجود أمراض خطيرة مثل الملاريا والإيدز مع نقص الأدوية والرعاية الصحية وتهديد مساعدات الإغاثة الإنسانية.

٢-ضخامة المشاكل المالية للدولة خاصة تزايد حجم الديون الخارجية (تجاوزت ٢٢بليون دولار فى ١٩٩٨) مما يؤخر عملية تطوير وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة وأن موارد الدولة أصلا لا تسمح بالوفاء بالتزاماتها فى خدمة الديون الخارجية.

٣-غموض العلاقة بين بعض بنود العهد الدولى والنظام القانونى السودانى رغم تضمين بعضها فى الدستور؛ خاصة مع وجود القوانين التى تطبق على عناصر مختلفة فى المجتمع السودانى منها المسلمة والمسيحية وغيرها. وما يثيره التفسير الضيق لقوانين الشريعة الإسلامية خاصة ما يتعلق بعقوبات الحدود.

٤-التفاوت الواضح بين نصوص الدستور من جانب، ونصوص بعض القوانين والسلوكيات والتقاليد الاجتماعية من جانب آخر خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الإجتماعية للمرأة ونسبة مشاركتها فى الحياة العامة والمساواة فى إطار العلاقات الأسرية، والقلق من استمرار ظاهرة اختطاف المرأة والأطفال مما يتطلب دعم خدمات اللجنة المنشأة لمقاومتها. والقيود التى يفرضها قانون النظام العام (١٩٩٦) على المرأة فى مجال الزى والحركة مما يستدعى إعادة النظر فى هذا القانون واتخاذ معايير لتغيير التقاليد والثقافة الاجتماعية غير الملائمة لحقوق وحرية ودور المرأة.

٥-استمرار افتقاد القضاء لدرجة الاستقلالية اللازمة لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورة تطبيق نصوص الدستور فيما يتعلق بالقضاء. واستمرار وجود قيود على حرية الأديان وحرية التجمع.

٦-مشكلة الأعداد الكبيرة من المرحلين داخليا واضطراريا من مناطق الجنوب إلى الشمال حيث يعيشون فى فقر مدقع مفتقدين المأوى والعمل، وضرورة مواجهة جذور هذه المشكلة بالتعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية لتوفير احتياجاتهم.

وقد أكدت اللجنة فى ختام توصياتها ضرورة تشجيع إنشاء لجان وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات لتعميق الوعى بهذه الحقوق فى المجتمع خاصة بين الموظفين العموميين، القضاة، وقوات الأمن والشرطة. وأهمية وضع آليات معينة لرقابة وتقييم إعمال التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتلقى الشكاوى والتحقيق فيها واتخاذ القرارات بشأنها؛ مع الاهتمام بإحصائيات وبيانات المتابعة وامداد اللجنة بها. وأعربت اللجنة عن تشجيعها لتعاون السودان مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل وضع خطة عمل لحقوق الإنسان تحدد الخطوات المزمع اتخاذها ومدى وإمكانيات تحقيقها فى ضوء المدى الزمنى والموارد التى يتطلبها ذلك.

حقوق الإنسان فى الأردن
تقرير اللجنة الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية للأمم المتحدة

ردا على التقرير الدورى الثانى للأردن حول إعمال العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة فى دورتها الـ ٥١ فى ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٠ الملاحظات التالية:

١-تسجل اللجنة الجهود الدائمة للدولة فى تحسين الأداء الاقتصادى، وتحديث الهيكل السياسي والاجتماعى وفقا لالتزاماتها فى العهد الدولى. كما ترحب بتصديق الدولة على المواثيق الأساسية

لحقوق الإنسان وتبنى خطة عمل وطنية لتطويرها. كما تسجل استضافة الأردن لعدد كبير من اللاجئين مع الالتزام بالتعهدات الدولية تجاههم، وقيامها فى مارس ٢٠٠٠ بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وخطواتها الإيجابية فى المجال الصحى، والتدابير المتخذة لتنفيذ الإعلان العالمى لحماية وتنمية الطفل، وخاصة إتاحة فرص أوسع لتعليم البنات.

٢-تأخذ اللجنة فى الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها الدولة نتيجة ضخامة نسبة اللاجئين وندرة المياه وطبيعة المشاكل فى الإقليم ككل. ومع ذلك فهى تسجل استمرار عدم نشر نصوص العهد الدولى فى الجريدة الرسمية رغم مرور ٢٥ عاما على التصديق عليه مما يحول دون تضمينه فى إطار التشريع الوطنى. وصور التمييز القائم فى المجتمع ضد المرأة ومثال ذلك رفض منح المرأة المتزوجة من أجنبى حق مد جنسيتها لأولادها منه، واستمرار العنف العائلى وحوادث الاغتصاب وجرائم الشرف. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتمييز ضد العمالة الأجنبية فى الأجور. كما سجلت اللجنة انتقاداتها لقانون العمل الصادر فى ١٩٩٦ لقصوره عن توفير الحماية للعمالة العائلية والزراعية والمنزلية خاصة من النساء والأطفال، وعن إقرار حق العاملين فى القطاع العام (الصحة والتعليم) فى الانضمام لاتحادات العمال وعدم اعترافه بحق العمال فى الإضراب.

٣-فى ضوء ذلك أوصت اللجنة الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة لتضم نصوص العهد الدولى فى تشريعها ليكتسب صفة إلزامية، ووضع خطة عمل وطنى فى مجال حقوق الإنسان لضمان مراقبة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بها وإمداد اللجنة بصورة من هذه الخطة. كما أكدت اللجنة على أهمية التوزيع الأمثل والأكثر عدلا للموارد ومراعاة الدولة للبعد الاجتماعى فى مفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية لدعم حقوق الفئات الضعيفة وضرورة اتخاذ المعايير اللازمة لتفادى التمييز بسبب الجنس وتطوير المفاهيم والسلوك الاجتماعى الموجه ضد المرأة، ومقاومة العوائق الاجتماعية والثقافية التى تحول دون طلب ضحايا الاغتصاب والعنف والانتهاكات للمساعدة والحصول عليها. وذلك مما يستلزم تطوير ميزانيات وكفاءة خدمات وحدات حماية الأسرة. كما طالبت اللجنة بتعديل قانون العمل الصادر عام ١٩٩٦ بما يسمح بالإشراف والرقابة مع مؤسسات العمل العائلية والزراعية والعمالة المنزلية وإقرار حق العاملين فى الإضراب وفقا لما تضمنته المادة ٨ من العهد الدولى من معايير وضوابط. كما أوصت اللجنة الدولة بالاهتمام بظاهرة سوء التغذية خاصة بالنسبة للأطفال من خلال متابعة إحصاءاتها وبياناتها وإحاطة اللجنة بها. كما أكدت اللجنة على ضرورة التدريب المستمر للقضاة، والمحامين، والبرلمانيين وموظفى الإدارات التنفيذية على نصوص والتزامات العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيجاد آلية معينة لتلقى الشكاوى من الانتهاكات، والتحقيق فيها وأسلوب تنفيذ الأحكام والقرارات التى تصدر بشأنها. وطالبت اللجنة الدولة بتقديم بيانات ومعلومات حول هذه الموضوعات فى التقرير الدورى الثالث المفترض تقديمه فى ٣٠ يونيو/حزيران عام ٢٠٠٣.

احتجاجات العمال فى مصر ..
تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان

أصدر مركز الأرض لحقوق الإنسان يوم ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٠ تقريره نصف السنوى عن أوضاع العمال فى مصر بعنوان "احتجاجات العمال فى مصر .. ضوء فى ظلام الأزمة". يرصد التقرير واقع الانتهاكات التى يتعرض لها العمال فى القطاعات الثلاثة(قطاع الأعمال العام، الهيئات الحكومية، القطاع الخاص) وذلك خلال النصف الأول من العام الحالى.

ويذكر التقرير أن الفترة محل الدراسة شهدت ٦٩ احتجاجا شملت ٤٧ هيئة ما بين قطاع خاص وقطاع أعمال عام وهيئات مملوكة للدولة. وكان من بين هذه الاحتجاجات ٦ احتجاجات فردية تمثلت فى الإضراب عن الطعام، أما الباقى فقد تميز بتضامن عدد كبير من عمال الشركات والهيئات سواء فى صورة إضراب عن العمل أو اعتصام أو تظاهرة. ورغم تعدد أسباب تلك الاحتجاجات فقد كانت مشتركة فى جوهرها، وتمثل السبب الرئيسى فى اندلاعها فى تفاقم ظاهرة استخدام الإدارات "الخاصة أو الحكومية" للأساليب التعسفية إزاء العمال بسبب الاتجاه المحموم نحو تصفية الشركات أو بيعها دون عمال، أو المحاولة الدائمة لتحقيق أعلى الأرباح على حساب حقوق ومزايا العمال(عدم صرف الأجور والحوافز، أو الفصل والنقل التعسفى) .. إلخ

ويعرض التقرير أوضاع العمال من خلال أربعة أقسام، يتناول القسم الأول أوضاع العمال فى قطاع الأعمال العام وأهم الوسائل التى تسعى عن طريقها الإدارات إلى التخلص من العمال هى: نقل العمال نقلا تعسفيا إلى فروع أخرى بدون مبرر، وعدم صرف مستحقات العمال المالية. وبالنسبة لهذا القطاع، فقد شهدت حوالى ١٩ شركة ٢٣ حركة احتجاجية (١٦ اعتصام، ٣ إضرابات تظاهرية، ٢ تجمهر). وقد مارست قوات الأمن دورا رئيسيا فى فض بعض هذه الاحتجاجات بالقوة أو التهديد، بينما كان موقف الإدارات المختلفة مجرد "وعود لا تتحقق فى أغلب الأحيان". كما لعبت بعض اللجان النقابية دورا فى التضامن مع العمال إلا أن الغالبية منها كان يقف فى صف الإدارة فى مواجهة العمال المطالبين بحقوقهم المشروعة.

ويستعرض التقرير ضمن الإطار السابق، وقائع احتجاج "عمال الحراريات" بمنطقة التبين بالقاهرة الذى مثل أحد أقوى الحركات الاحتجاجية، حيث استمر خمسة أشهر متصلة ما بين إضرابات واعتصامات لعدم صرف الإدارة لمستحقاتهم المالية، بهدف إجبار العمال على قبول نظام المعاش المبكر حتى تتمكن الإدارة من تصفية وبيع الشركة.

أما القسم الثانى، فيختص بتتبع ظروف العاملين بالهيئات الحكومية، بعد أن قطعت تلك الهيئات شوطا كبيرا فى الخصخصة التى لم تكن مجرد وبالا على حقوق العاملين ولكنها ستؤدى إلى المزيد من البؤس للملايين من الفقراء ومحدودى الدخل، الذين يستفيدون من خدمات هذه الهيئات. ويرصد القسم الثانى ١٥ احتجاجا تمثلت فى ٣ تظاهرات و٣ إضرابات عن العمل و٤ حالات إضراب عن الطعام و٣ اعتصامات، وحالتي تجمهر. وضمن هذا الإطار ينتقد التقرير لائحة شركة كهرباء القاهرة كأحد الأمثلة على تعسف مجالس إدارات الشركات الخاصة تجاه حقوق العمال، حيث تبخس هذه اللائحة الكثير من حقوق العمال فيما يتعلق بالأجور والحوافز والبدلات والإجازات.

ويناقش القسم الثالث أوضاع القطاع الخاص وخصوصا بعد تزايد حالات إغلاق المصانع وتهريب رجال الأعمال لأموال الدولة إلى الخارج دون أن يحصل العاملين على حقوقهم، وذلك فى الوقت الذى يشرد فيه مئات العمال من المصانع بحجة عدم الحاجة إليهم أو عدم توافر الخبرة الكافية لديهم. وقد رصد هذا القسم ٣١ احتجاجا عماليا تمثلت فى ١٠ إضرابات عن العمل، و١٦ إعتصاما، و٣ تظاهرات وحالتى إضراب عن الطعام.

وينتهى التقرير ببعض الملاحظات والتوصيات لتحسين أحوال العمال فى مصر وكفالة حقوقهم الواردة فى الدستور والقانون والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وأهمها: السماح للعمال بممارسة حق الإضراب والتجمع السلمى، والنظر فى إعطاء العمال الحق فى تشكيل نقابات مستقلة تدافع عن حقوقهم المشروعة، إلزام الشركات الخاصة بدفع التأمينات الاجتماعية للعمال، التوقف عن سياسات الفصل والنقل التعسفى للعمال، ربط الأجور بالأسعار .. إلخ.

مجموعة العمل العربية تعقد مؤتمر "المدافعين عن حقوق الإنسان" فى الرباط

عقدت مجموعة العمل العربية لحقوق الإنسان مؤتمرا بعنوان"قمة المدافعين عن حقوق الإنسان" فى الفترة من ٩ -١١ أكتوبر/تشرين أول بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بهدف تبنى اجراءات ملموسة لتقوية أوضاع حقوق الإنسان من خلال تأسيس صندق عربى لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان واستخدام الآليات القانونية لحمايتهم والتعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وألقى د. عبد الحسين شعبان عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذى مثل المنظمة فى هذا المؤتمر كلمة قال فيها: أن هذا المؤتمر ينعقد فى ظرف دقيق وخطير للغاية متمثلا فى العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين، دون أى اعتبار لحقوق الإنسان الجماعية والفردية، مما يمثل انتهاكا خطير لقواعد القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى. ووصف د. شعبان ردود الأفعال الإسرائيلية بإنها أعمال أرهاب وانتقام، وذكر د. شعبان بأن ما تتعرض له حقوق الإنسان الفلسطينى يوجب التدخل الدولى الإنسانى.

واشار د.شعبان إلى أنه رغم التطورات الإيجابية فى مجال تعزيز حقوق الإنسان فى بعض الدول العربية إلا أن وضع نشطاء حقوق الإنسان لا يزال قاسيا فى العديد من البلدان العربية، وهو ما يتطلب تشديد المطالب باتجاه وقف الانتهاكات ضد المدافعين والسماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل القانونى.

هل حان وقت استرداد أسرانا المحتجزين فى إسرائيل

خلال السنوات الماضية، بح صوت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية التى تدعو لإطلاق سراح الأسرى والسجناء وغيرهم من المحتجزين العرب فى السجون الإسرائيلية الذين يتعرضون لانتهاك أبسط حقوقهم القانونية دون جدوى، بل على العكس من ذلك فقد تعاملت إسرائيل مع قضية هؤلاء الأسوى والمحتجزين كرهائن، شأن أى عصابة أو زمرة من المتمردين الذين تشارك العالم ببجاحة منقطعة النظير فى ادانتهم صباحا ومساء. ولجأت إلى برلمانها "الديمقراطى" لتقنين تعذيبهم فى ظاهرة فريدة على مستوى العالم بأسره، كما لجأت لمحكمتها العليا "للعدل"، لاستصدار قرار قانونى بعدم تسليم بعضهم، امتثالا لسيادة حكم القانون!

وطبقا لأحدث حصر نشرته "**مؤسسة مانديلا**" فى أعقاب أسر حزب الله لثلاثة من **جنود** إسرائيل فى منطقة مزارع **شبعا المحتلة** يوم ٢٠٠٠/١٠/٧ يبلغ أعداد الأسرى العرب لدى إسرائيل ١٦٧٩ أسيرا عربيا من بينهم ١٣ أسيرا لبنانيا، ٥ أسرى أردنيين، وأسير مصرى، وأسير سورى، ٣٢ أسيرا من عرب فلسطين١٩٤٨، و١٧ أسيرا من الجولان السورى المحتل، و١٦١٠ أسيرا فلسطينيا.

وتاريخ إسرائيل فى معاملة الأسرى والمحتجزين، تاريخ اجرامى يدخل بكل جدارة فى دائرة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بدءا من القتل الجمعى إلى التعذيب والاغتصاب. وليس هذا ادعاؤنا بل هو اعتراف موثق أدلى به جنرالات إسرائيل بعقل بارد عن تعاملهم مع اسوانا خلال العدوان الإسرائيلى عام ١٩٥٦ والعدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧، ونشروها على الملأ فى العام ١٩٩٦. وهو أيضا ليس ماض يتعين علينا أن نخلفه وراء ظهورنا، ونتوجه بأنظارنا إلى المستقبل. بل هو واقع معاناة لمئات من هؤلاء الأسرى، وربما يكونوا قد أصبحوا آلافا بعد انتفاضة الأقصى. وإذا لم يرغب أحد فى الوقوف عند تقارير المنظمات العربية لحقوق الإنسان للتعرف على حجم الانتهاكات التى يرتكبها قتلة الأطفال، فيمكنه الرجوع إلى الوقائع الموثقة عند تظلم هؤلاء أمام القضاء الإسرائيلى، أو يتابع تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية.

يستدعى **بيان"مؤسسة مانديلا"**، الصادر فى ٢٠٠٠/١٠/٨ إفادة الشيخ مصطفى الديرانى الذى اختطف من منزله فى العلم ١٩٩٤ أمام المحكمة العسكرية فى تل أبيب فى مارس ٢٠٠٠ والآتى نصها:

"أثناء التحقيق معى فى إسرائيل ادخلونى إلى مكان لا استطيع فيه معرفة إذا كان الوقت نهارا أم ليلا كما لم أتمكن من حساب عدد الأيام التى قضيتها فى التحقيق واعتقد بأن هذا حدث بعد حوالى شهر... نقلت بعد التحقيق إلى السجن، ومازلت حتى اليوم رهن الاعتقال الإدارى ولم أقدم إلى المحكمة... ولم يسمح لى بالنوم خلال فترة التحقيق، وعندما أعادونى إلى الغرفة أخذونى ثانية إلى التحقيق وهكذا لم يسمحوا لى بالنوم، وكنت معظم الوقت مكبلا بالاصفاد بيدى وساقى، الأمر الذى جعلنى فى حالة سجود لساعات طويلة... كانوا يهزوننى بعنف خلال التحقيق، وتم استبدال المحققين، لكن كان اثنان منهم، المسؤولين عن التحقيق معى، وقد هددانى بأنه إذا لم أقل كل ما أعرفه عن رون آراد، سيحضران جنديا ليغتصبنى وأحضرا جنديا تعرى تماما أمامى... وقالا لى بانه الاجدر بى قول كل ما أعرفه وإلا سيقوم الجندى باغتصابى، وقلت بانه لا يوجد لدى أكثر مما قلته عن رون آراد... وبعد يومين من ذلك وعندما كنت فى غرفة التحقيق صرخا على مرة أخرى بانه على قول كل ما أعرفه عن رون آراد... وقلت ثانية بانه لا يوجد لدى ما أقوله، وأننى لا أخفى شيئا... فأخذنى عدد من الجنود وقيدونى وأنا مستلق على بطنى، قيدوا ساقى ويدى واحضروا جنديا آخر اغتصبنى... وكنت تقريبا طوال التحقيق شبه عار، وصورونى عاريا، لانهم لمسوا مدى احساسى بالمهانة وعرفوا بأن هذا يتناقض مع ديانتى التى تحظر التعرى أمام الآخرين... بعد عدة أيام من اغتصابى هددونى بأنه إذا لم أقل كل ما أعرفه سيدخلون هراوة شرطة فى مؤخرتى... هددنى المحقق الذى يطلق عليه اسم "جورج"، المرة تلو الأخرى، بأنه يتوجب على قول كل ما أعرفه عن مكان وجود رون آراد... وقال بأنه إذا لم اعترف سيدخل الهراوة التى يحملها الآخر. وقد فعل ذلك مما أدى إلى نزيف دموى حاد. ولم يأخذونى للطبيب، وبعد عدة أيام وأثناء فحصى بعد ادخال الهراوة فى مؤخرتى، وجد لدى نزيف دموى، لكننى خفت من ابلاغ الطبيب بما حدث لى لأنهم هددونى بالانتقام منى إذا أبلغته... لم يكن الطبيب

يتحدث العربية وخلال عملية الفحص كلن يوجد محقق يقوم بالترجمة. ولم يسألنى الطبيب عن سبب النزيف، بل أعطانى مرهما... وأخبرونى بعد ما فعلوا أن على شرب كميات كبيرة من الماء، وزيت "البارافين" كما لم يسمح المحققون لى بالتوجه للمرحاض وأجبرونى على الإخراج على حفاضة أطفال لم يستبدلوها إلا بعد عدم قدرتهم على تحمل الرائحة.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد رفضت بتاريخ ١٩٩٨/٣/٤ إطلاق سواح اللبنانيين واعتبرتهم رهائن لدى الحكومة الإسرائيلية لاسترجاع الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، وبعد عامين وفى مارس/آذار ٢٠٠٠ قررت المحكمة العسكرية الإسرائيلية رفض تمديد الاعتقال الإدارى للأسرى اللبنانيين وإطلاق سراحهم، غير أنها عادت وقررت بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ تمديد الاعتقال الإدارى للشيخان "عبد الكريم عبيد" و"مصطفى الديرانى" تلبية لطلب النيابة العامة الإسرائيلية، واعتمدت المحكمة فى قرارها على التصنيف الإسرائيلى لهما "كمقاتلى عدو" ويعنى أنهما يشكلان خطرا على أمن إسرائيل.

ورغم كل المآسى التى تعرض لها الأسرى والمحتجزين العرب فى سجون إسرائيل والتى يأباها كل ضمير إنسانى، فإن المنظمة تناشد حزب الله بمعاملة هؤلاء الأسرى، وفق ما تقضى به السنن الاسلامية ومعايير القانون الدولى الإنسانى، وإن كانت على ثقة تامة من أنها ليست بحاجة لمثل هذه المناشدة، وشاهدها على ذلك معاملة الذين أسروا من عملاء إسرائيل من جيش لبنان الجنوبى. وبينما تعزز المنظمة الجهود التى شرعت فيها منظمة الصليب الأحمر الدولى بهدف تبادل الأسرى، فإنها تدعم بكل قوة الدعوة الرامية إلى أن تشمل المبادلة كل الأسرى والمحتجزين العرب فى السجون الإسرائيلية.

السودان:

تباطؤ جهود المصالحة.. وتصاعد الانتهاكات

رغم تعدد جهود المصالحة الوطنية فى السودان، وظهور مبادرة أمريكية جديدة إلى جانب المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد وعقد أول لقاء بين الرئيس السودانى ورئيس التجمع الوطنى المعارض، فلم تظهر أية نتائج ملموسة لجهود المصالحة حتى الآن، إذ استمرت العمليات العسكرية فى الجنوب بين الجيش السودانى وجيش تحرير الشعب السودانى، كما استمر تسويف عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الشامل وتعذر عقده فى الموعد الذى اقترحته اللجنة المصرية الليبية للمرة الثالثة على التوالى. كما استمر الرئيس البشير فى الاستعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية رغم معارضة جميع الأطراف السياسية، واعتبار هذه الخطوة ضاره بجهود المصالحة، وفرضا للأمر الواقع.

ومن ناحية أخرى استمرت الانقسامات تمثل السمة الأساسية السائدة على الساحة السودانية، فتكرس الانقسام بشكل نهائى فى حزب المؤتمر الوطنى، بتشكيل د.حسن الترابى حزبا جديدا باسم المؤتمر الوطنى الشعبى، وعقد الرئيس البشير المؤتمر العام "لحزب المؤتمر" واختار أمينا عاما جديدا للحزب بديلا للدكتور الترابى، ومن ناحية أخرى تكرس الإنقسام داخل التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض بانفصال حزب الأمة بشكل نهائى عن التجمع، واعلانه عن عزمة تكوين جسم جديد للمعارضة فى الداخل. وتنعكس هذه الإنقسامات بشكل مؤثر على جهود المصالحة.

وفى الوقت الذى تنحسر فيه جهود المصالحة، تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل ملموس فى الفترة الأخيرة تمثلت أبرز ملامحها فيما يلى:

أ-أصدر والى الخرطوم قرارا فى ٤ سبتمبر/أيلول يقضى بحرمان المرآة من العمل فى المطاعم والفنادق ومحطات الوقود مخالفا بذلك دستور ١٩٩٨ الذى يساوى بين المرأة والرجل وكذلك التشريعات القانونية الخاصة بهذا الإطار وفى مقدمتها قانون العمل فى السودان فضلا عن مخالفته للمواثيق والاتفاقيات الدولية التى وقع عليها السودان، كما قمعت صور الاحتجاج السلمى الذى نظمته منظمات المجتمع المدنى فى السودان وجمعيات المرأة للمطالبة بإلغاء القرار واعتقلت عددا من المشاركات فى المظاهرات الاحتجاجية وقدمتهن للمحاكمة أمام محاكم القضاء العام.

ب-من ناحية أخرى تعرضت حرية الصحافة لمزيد من الانتهاكات بالتحقيق مع عدد من الصحفيين وفتح بلاغات جنائية ضد بعضهم ومن ذلك استدعاء سلطات الأمن فى يوم ١سبتمبر/أيلول ولأيام متكررة السيد "نور الدين مدنى" نائب رئيس تحرير جريدة الصحافة والسيد "محجوب عروة" صاحب امتياز جريدة

الرأى العام للتحقيق معهما حول ما كتباه حول قضايا الفساد فى البنوك.كما لا حقت السلطات الأمنية الكاتب الصحفى "حسن إبراهيم" بسبب مقال نشره بجريدة الرأى الآخر أثار فيه عددا من الاتهامات ضد ولاية الخرطوم وقامت بفتح بلاغ جنائى ضده بتهمة (إساءة السمعة) يوم ١٧ سبتمبر/أيلول. كما اعتقلت الصحفية "آمال عباس" رئيسة تحرير صحيفة الرأى الآخر والصحفى "برهانى الولا" بنفس الجريدة ولم توجه لهم أى تهم.

جـ-وفى إطار انتهاك حقوق الإنسان مازال المحامى "أبو بكر عبد الرازق" معتقلا لأكثر من شهر بعد أن رفض تقديم تعهد كتابى بعدم التحدث ضد السلطة.

د-وقد أثارت وفاة الشاب "كمال رجى عبد القادر" فى مدينة ريك فى ولاية النيل الأبيض استياء شعبيا عاما إذ كان المذكور يتلقى تدريبا عسكريا فى أحد معسكرات الخدمة الإلزامية بعد القبض عليه فى شهر يونيو/حزيران الماضى وتعرض للتعذيب الشديد، ورغم احالته إلى المستشفى بمدينة ريك بحجة أنه مصاب بحمى الملاريا فقد تدهورت حالته حتى فارق الحياة فى المستشفى.

هـ-ومن ناحية أخرى اندلعت مظاهرات فى عدة مدن سودانية شملت الأبيض والفاشر فى غرب السودان وبورسودان فى شرق السودان وكوستى فى وسط السودان وذلك فى الفترة من ١٠إلى١٨ سبتمبر/أيلول٢٠٠٠، احتجاجا على غلاء المعيشة وارتفاع تكاليفها، وذلك عقب زيادة الرسوم الدراسية بالنسبة لطلاب الأساسى والثانوى، وقد تعاملت السلطات الأمنية بوحشية مع هذه المظاهرات أفضت إلى جرح عشرين(خمسة منهم حالتهم خطيرة) ووفاة ثلاثة طلاب(اثنان منهم فى الفاشر والثالث فى الأبيض) فضلا عن اعتقال نحو ٧٥ طالبا وجهت إليه تهمة إثارة وقيادة هذه المظاهرات.

لبنان:

انتخاب مجلس النواب

اجريت انتخابات مجلس النواب اللبنانى فى الفترة من ٢٧ أغسطس/آب إلى ٣ سبتمبر/أيلول، وقد جرت على جولتين.

كانت الأولى فى ٢٧ أغسطس/آب والثانية فى ٣ سبتمبر/أيلول، وتمت الانتخابات على أساس القانون الصادر فى ٢٣ ديسمبر/كانون أول الماضى والذى قضى بتقسيم لبنان إلى ١٤ دائرة انتخابية وعدل الكثير من الإجراءات الانتخابية. وقد حملت نتائج الإنتخابات إلى المجلس النيابى فى دورته المقبلة ٤٠ نائبا جديدا وجددت لـ٧٨ نائبا، كما أعادت ١٠نواب سابقين، وجرت الإنتخابات للمرة الأولى منذ٢٨عاما بدوائر محافظة الجنوب بعد دحر الاحتلال الإسرائيلى منتصف العام الجارى.

وقد حملت نتائج الانتخابات العديد من المفاجآت، أهمها خسارة العديد من الزعامات السياسية والتقليدية لمقاعدهم، تأتى فى مقدمتهم خسارة السيد"سليم الحص" رئيس الوزراء لمقعده فى الدائرة الثالثة ببيروت أمام السيدة "غنوة جلول" حديثة العهد بالعمل السياسي وبفارق تجاوز ١٢ ألف صوت، وذلك وسط معركة ضارية فى دوائر بيروت بين اللوائح المتحالفة مع السيد"الحص" ولوائح منافسه السيد"رفيق الحريرى" رئيس الوزراء الأسبق والذى جاءت النتائج فى صالحه وحلفائه فى معظم مقاعد الدوائر الـ١٤، بما عزز آماله ومؤيديه فى عودته لتولى رئاسة الوزراء القادمة.

كذلك خسر السيد"تمام سلام" مقعده فى الدائرة الثانية ببيروت، مما دفعه للاستقالة من موقعه كرئيس لجمعية المقاصد الخيرية، وقد أعلن مع السيد"الحص" عقب إعلان نتائج الانتخابات عن احترامهما لارادة الناخبين.

غير أن السيد"الحص" وجه الاتهامات لمنافسيه باستغلالهم للعصبيات وتوظيفهم للمال السياسى، مؤكدا أن ما أنفقوه فى الانتخابات فى دوائر بيروت وحدها جلوز ما ينفق على حملة الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد استمراره على رأس وزارته حتى نهاية فترتها الرسمية فى ١٧أكتوبر/تشرين أول المقبل.

وسبق الانتخابات أيضا إحجام النائب "نجاح واكيم" عن الترشح على مقعده الذى شغله لأكثر من ٢٨عاما، وكان السبب الرئيسى المعلن هو رفضه لقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الصادر فى ٢٣ ديسمبر/كانون أول الماضى.

وكان العديد من الزعامات والجهات قد وجهوا انتقادات حادة إلى القانون، من بينها الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان والتى استبقت الانتخابات بمطالبتها بضرورة مراجعة القانون وكافة إجراءات العملية الانتخابية وإصدار التشريع اللازم للإعلام والإعلان الانتخابيين ونفقاتهما، بما يحقق الضمانات الكاملة ويوفر للمجلس القيام بدوره الهام فى مجالات

التشريع وانتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للوزارات، واعتبرت أن القانون قد حدد سلفا تشكيل المجلس النيابى القادم.

وقد أوردت المصادر أن الانتخابات أجريت وسط أجواء هادئة تخللتها حوادث فردية الطابع محدودة التأثير بحكم المعالجات الأمنية الفورية.

كما أوردت المصادر أن العمليات الانتخابية شهدت حيادا من جانب الدولة وأجهزتها، وهو ما أكدته شهادات المراقبين والمرشحين والإشادات التى وجهت إلى السيد"الحص"، ولاسيما شهادة منافسه السيد"الحريرى"والسيد"اميل لحود" رئيس الجمهورية، وإن كانت اتهامات قد وجهت إلى السيد"ميشال المر" وزير الداخلية بممارسته لدور أمنى غير منظور ضد منافسيه أثناء الجولة الأولى والتى دارت بمحافظتى الجبل والشمال، كما وجهت الاتهامات إلى تليفزيون لبنان الرسمى بممارسة دور لصالح المرشحين من رجال الدولة وحلفائهم، وبحسب المصادر فإن وسائل الإعلام الخاص مارست ذات الدور ولكن بشكل أكثر توازنا وحنكة لصالح المنافسين.

تجاوزت نسب الإقبال ٥٥%، وارتفعت نسبة التصويت السنى وجاوزت الـ٦٠% لاسيما فى بيروت والشمال، وتفتت للمرة الأولى الكتلة الأرمنية بين مرشحين متعددين، وتأرجحت نسبة التصويت المسيحى حيث هبطت إلى ٣٠% فى دوائر بيروت فى حين ارتفعت إلى ٥٥% فى دوائر محافظة جبل لبنان.. وذلك على رغم المقاطعة التى أعلنها كل من التيار الوطنى الحر"العونى" وتيار القوات اللبنانية المحظور وحزب الوطنيين الأحرار - والذى وإن كان قد قاطع الانتخابات إلا أنه وجه مؤيديه للتصويت لصالح لائحة السيد"وليد جنبلاط".

وأوردت المصادر أن عمليات "التشطيب" جاءت نادرة للغاية بشكل محدود فى دوائر محافظتى البقاع والجنوب والتى هبطت نسبة الإقبال فيهما إلى ٤٠%، وهو ما عزته المصادر لضعف المنافسات.

سلطنة عمان:

انتخاب مجلس الشورى

أجريت يوم ١٤ سبتمبر/أيلول انتخابات مجلس الشورى الرابع، وتميزت بإجرائها لأول مرة دون تدخل حكومى لاختيار نصف المرشحين فى المرحلة الأولى، واقتراع الناخبين للمرشحين على مستوى البلد، وليس الولاية أو المحافظة.

بلغ عدد المرشحين٥٥٠ مرشحا بينهم٢١ امرأة عن ٥٩ ولاية، للتنافس على ٨٣ مقعدا فى مجلس الشورى. ولم يسمح بالترشيح لكل من سبق له دخول المجلس لأكثر من دورتين. كما استبعد من بين المرشحين١١٤ بقرارات إدارية لم تعلن اسبابها رسميا، فيما أفاد أحد المسئولين ردا على استفسارات صحفية أنهم "لابد أن يكونوا متورطين بقضايا مثل الفساد أو قضايا أخلاقية، والدولة لا تعلن ذلك بالأسماء خشية على مستقبل أسرهم فى مجتمع ضيق".

وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين ١٧٥ الفا، وفقا للنظام التمثيلى المتبع، وإن كان عدد الذين تسلموا بطاقاتهم الانتخابية اقتصر على ١١٤٥٦٧، علما بأن القانون يحظر اقتراع أو ترشيح العسكريين والعاملين فى وزارة الدفاع، والأجهزة الأمنية(الشرطة والأمن الداخلى).

وكالمعتاد خلت الانتخابات من أية دعاية انتخابية مثل الملصقات واللافتات أو الشعارات، كما خلت من المواجهات والمناظرات. واقتصر الأمر الوحيد المتاح للمرشح لحملته الانتخابية على المرور على منازل الناخبين لاقناعهم باختياره. ويتم ذلك بدعوى الحد من النزعة القبلية فيما تزايدت الانتقادات حول هذا الإجراء الذى يحد من قدرة المرشحين على طرح أفكارهم وبرامجهم.

وقد جاءت نسبة مشاركة الناخبين محدودة، وخاصة فى العاصمة التى شهدت -طبقا للمصادر الصحفية- أقل نسبة إقبال على الاقتراع نتيجة عزوف العديد من المثقفين عن المشاركة فى الانتخابات لاقتناعهم بعدم فاعلية دور مجلس الشورى وهيمنة القبلية على المجتمع العمانى.

وأسفرت النتائج عن دخول٦٠ عضوا جديدا فى المجلس، بينما احتفظت المرأة بالحصة المحدودة التى فازت بها فى الدوره السابقة، وهى مقعدان.

وبينما طرحت بعض المصادر الصحفية الخليجية انتخابات مجلس الشورى الرابع باعتباره "آخر مرحلة قبل ولادة البرلمان" فلا يوجد فى الواقع أى سند لمثل هذه التصورات، فمجلس الشورى العمانى، شأن معظم مجالس الشورى فى بلدان الخليج، ليس له أية صلاحيات تشريعية أو رقابية، ويقتصر عمله على مناقشة بعض الأمور الداخلية المحدوده، ولا يملك اصدار قرارات، بل تقتصر صلاحياته على التوصية.

البحرين:

تشكيل مجلس الشورى وتمثيل المرأة لأول مرة

اصدر أمير البحرين فى نهاية شهر سبتمبر/أيلول أمرا أميريا بتشكيل مجلس الشورى الجديد الذى يضم (٤٥) عضوا (١٩) منهم أعضاء جدد، و(٢١) تم التجديد لهم.

ويضم المجلس الجديد أربع سيدات وذلك للمرة الأولى فى تاريخ البحرين، مما يعكس توجها جديدا فيما يتعلق بقضايا المرأة، كما يضم المجلس -أيضا- ممثلين عن جميع الطوائف والأديان والاعراق فى البحرين، إذ يضم فى تشكيله مسيحية ويهودى وفرد من أصل هندى.

ويذكر أن هذا المجلس مدته أربع سنوات سيكون آخر مجلس شورى بالتعيين، بعدما قررت الحكومة أن يكون المجلس القادم فى العالم ٢٠٠٤ بالانتخاب وفقا لقانون جديد قيد الاعداد.

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان خطابا من السفارة البحرينية بالقاهرة تؤكد فيه قرار الحكومة بأن يكون المجلس القادم بالانتخاب.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذه الخطوه التى تأتى فى إطار سلسلة الإجراءات التى بدأها أمير البحرين منذ توليه المسئولية فى بداية العام ١٩٩٩، وخاصة اشراك المرأة البحرينية فى المجلس الاستشارى، واعتزام السلطات تشكيل المجلس بالانتخاب بدلا من التعيين، وتتطلع المنظمة لاستكمال هذه الخطوة الإيجابية بأن تشتمل التعديلات المرتقبة صلاحيات المجلس كمجلس نيابى يمارس صلاحيات التشريع والرقابة، على نحو ما كان قائما من قبل بالنسبة لمجلس الأمة.

الصومال:

المنظمة ترحب... بجهود المصالحة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد فى ٢٦ أغسطس/آب الماضى بمدينة عرته بجيبوتى، تلبية للمبادرة الجيبوتية التى أطلقها الرئيس "عمر جيلى" فى أغسطس/آب من العام الماضى، والذى انتهى بالتوصل إلى اتفاق مصالحة وانتخاب السيد "عبد القاسم صلاد حسن" رئيسا للبلاد.

وقد انعقد المؤتمر بهدف وضع حد لحالة الاحتراب الأهلية التى راح ضحيتها مئات الألاف وأسفرت عن تشريد ونزوح المدنيين إلى دول الجوار ولمحاولة إعادة الهيمنة المفقودة للدولة.

تعاملت المبادرة الجيبوتية مع الأزمة الصومالية بتناول جديد تركز على المساواة بين جميع المشاركين بما فيهم زعماء الحرب الذين تم دعوتهم بصفاتهم الشخصية، وتضمنت فرض شروط جزائية على الفصائل التى تعرقل المبادرة وتصل إلى حد التدخل العسكرى ضد الفصائل الرافضة.

وقد قاطع المؤتمر العديد من الفصائل ومن أبرزها المؤتمر الوطنى الصومالى بزعامة "حسين عيديد"، ودولة بونت لاند فى شمال شرق الصومال بزعامة "عبد الله يوسف"، وجمهورية أرض الصومال بزعامة "محمد عقال"، وجاء أبرز المشاركين "على مهدى محمد" زعيم التحالف الصومالى الموحد، وواجه المؤتمر العديد من الصعوبات بدءا من مشاكل التمويل والتأمين وحتى المقاطعة التى أعلنها زعماء الحرب، والذين أكدوا عدم اعتدادهم بأية اتفاقات يتوصل إليها المؤتمر.

وقد شارك فى المؤتمر ١٥٠٠ من الرموز الصومالية المختلفة المعنية بالأزمة ولقى مساندة جيدة من الأعيان وفصائل متعددة من المجتمع وعددا من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الصومالى.

وكان من ضمن خطة المؤتمر اختيار برلمان يقوم بدوره بانتخاب رئيس للبلاد، على أن يقوم رئيس البلاد بتعيين رئيس للوزراء ليشكل حكومة مدنية انتقالية لمدة حددت بثلاث سنوات. وتم تكوين برلمان مؤلف من ٢٤٥ عضوا تمت فيه مراعاة الوجود القبلى والجغرافى والشخصيات العامة فى المجتمع الصومالى- وكان أمل هذا البرلمان تحد أكبر يتمثل فى اختيار رئيس للبلاد لفترة انتقالية تم تحديدها بثلاثة سنوات يتم فيها إنجاز مهام محددة هى: حل المليشيات، وإنشاء قوه شرطة لتأمين العاصمة والميناء، وإنشاء نظام يسوده القانون، والحصول على الاعتراف الإقليمي والدولى.

وكان اللافت للنظر كثرة المرشحين لمنصب الرئيس إذا تنافس فى المرحلة الأولى ١٥ مرشحا تم شطب ١٢ منهم لحصولهم على أقل من ١٠ أصوات وكان أبرز المرشحين "على مهدى" أحد زعماء الحرب الذى لم ينل أكثر من ١٢ صوتا ثم أعلن دعمه للرئيس المنتخب. وفى الجولة الثانية تنافس ثلاثة مرشحين بالإضافة للرئيس المنتخب تمت تصفيتهم إلى إثنين فى الجولة الثالثة والأخيرة وكان المرشح

الثانى الذى صمد إلى الجولة الأخيرة هو "عبد أحمد عدوه" الذى ينتمى إلى نفس القبيلة التى ينتمى إليها الرئيس المنتخب. وقد حصل الرئيس "صلاد" على ١٤٥ صوتا مقابل ٩٢ صوتا لمنافسه وتم إلغاء صوت واحد من ٢٣٨ نائبا شاركوا فى التصويت.

ويرى المراقبون ان الرئيس الجديد وحسب التقاليد القبلية المسيطرة على المجتمع الصومالى يتمتع بنفوذ كبير حيث أن قبيلته (الهوية) موجودة بكثرة فى العاصمة مقديشيو مما يفتح له أبواب المدينة. كذلك فإن عشيرته هى نفس العشيرة التى ينتمى إليها الرجل القوى فى الجنوب (حسين محمد عيديد) وهى عشيرة {هبر جدر} بما يساعد فى التقارب بينه وبين عيديد، كذلك يوفر له انتمائه إلى فرع{العير} دعم المحاكم الإسلامية فى الصومال التى تتمتع بنفوذ وسلطان قوى حيث أن زعماء هذه المحاكم ينتمون إلى نفس الفرع الذى ينتمى له الرئيس "صلاد".

وقبل الاحتمالات التى يمكن أن تؤول إليها الدولة الجديدة فى أعقاب المؤتمر فإن الرئيس "صلاد" وحسب خطة المؤتمر فإنه مطالب بتعيين رئيس حكومة يقوم بدوره باختيار مجلس وزراء وعرضه على الرئيس الذى وعد بأن يكون هذا المجلس ممثلا لكل الفصائل والقبائل وأن يكون منسجما حتى ينجز أهداف المرحلة الانتقالية التى تم تحديدها بثلاث سنوات.

وقد لقى الرئيس المنتخب إعترافا إقليميا ودوليا جيدا، وهو ما يفسر حماسه فى سعيه لعزل الفصائل المعارضة لاتفاق عرتا، وهى التى تتمتع بنفوذ قبلى كبير ومسلح وتمتد إلى دول الجوار ويحتاج لأخذ معارضتها على محمل الجد وعدم الاستهانه بتحذيراتها، ويبقى اتفاق عرتا فرصة طيبه للخروج من المأزق الصومالى ويرتهن نجاحه بقدرة الرئيس المنتخب على التوصل للاتفاقات المناسبة مع قادة تلك الفصائل واقناعهم بالسعى لاحلال السلم والأمن والحفاظ على الصومال ووحدة أراضية وإنهاء حالة الاحتراب والتشرذم الأهلى.

مصر:

المحكمة الإدارية ترفض قرار وقف صحيفة الشعب

استمرت تداعيات أزمة حزب العمل تلقى بظلالها على ساحة العمل السياسى المصرى، عقب القرار الذى أصدرته لجنة شئون الأحزاب فى نهاية مايو/آيار ٢٠٠٠ بتجميد نشاط الحزب ووقف إصدار صحفه وأبرزها صحيفة الشعب- لسان حال الحزب- وكانت المحكمة الإدارية قد أصدرت قرارها فى ٢٥ يوليو/تموز بقبول وتأييد الطعن المقدم من المهندس"إبراهيم شكرى" رئيس الحزب على قرار لجنة الأحزاب بوقف الحزب.

اعتبرت المحكمة فى قرارها أن تدخل اللجنة فى الخلافات الداخلية للحزب مخالفا للدستور، وللدور الذى حدده لها القانون.

وكانت لجنة شئون الأحزاب قد استندت فى قرارها إلى تقرير المدعى العام الاشتراكى، والذى نسب إلى قادة الحزب إرتكاب مخالفات واسعه للقانون تستوجب إلغاء ترخيص تأسيسه، ومعاقبة قادته بعقوبات جنائية تصل إلى ١٥ سنة.

واعتبر قادة الحزب أن قرار اللجنة هو حصوء حكومية تستهدف استبعادهم من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية الحالية، خاصة فى ضوء تطورات قضية النقابات المهنية المنظوره أمام القضاء العسكرى، والحملة الأمنية ضد عناصر جماعة الإخوان المسلمين المحظوره.

ورغم إعلان قادة الحزب عن نيتهم إعادة إصدار صحيفة الشعب استنادا إلى قرار المحكمة، غير أنهم أجلوا تنفيذ ذلك لحين استكمال إجراءات وخطوات التقاضى، وهو ما عزاه مراقبون إلى الحذر من التلويح الحكومى بإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة، كما أن قرار المحكمة لا يزال محل نظر حيث طعنت عليه لجنة الأحزاب، وهو ما جعل قادة الحزب يعتبرون أن الحكومة تنتهج سياسة حافة الهاوية فى مواجهة الحزب، مشيرين إلى الخلفيات السياسية للأزمة والمتمثلة فى موقف الحزب وصحيفته من رواية "وليمة لأعشاب البحر"والتى أثارت أزمة كبيرة. وكانت لجنة الأحزاب قد استندت فى قرارها وقف الحزب إلى الخلافات الداخلية والطلبات التى قدمت إليها من المنشقين عن الحزب لانتزاع الاعتراف بهم كقادة شرعيين.

وكانت أحزاب المعارضة الرئيسة قد أعلنت تضامنها مع الحزب، واعتبرت أن الإجراءات المتخذه قبله هى اجهاض للمسيرة الديمقراطية، وتعبر عن خلط واضح بين السلطات فى مساس بمبدأ الفصل بين السلطات مستندين إلى تبعية لجنة الأحزاب إلى مجلس الشورى.

السودان:

اعتقال صحفيين بسبب آرائهما المعارضة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن سلطات الأمن السودانية قامت في ٢٤ أغسطس/آب الماضي باعتقال الأستاذ عثمان الميرغني الصحفي بجريدة "الرأي العام" كما اعتقلت في اليوم التالي الأستاذ برهاني الوله الصحفي بنفس الجريدة، وذلك دون إذن قضائي أو اتهام رسمي. وتفيد الشكوى أن اعتقال الصحفيين المذكورين جاء بسبب انتقاداتهما لسياسات الحكومة.

وقد طالبت المنظمة السلطات السودانية بسرعة الإفراج عن عنهما أو تقديمهما لمحاكمة عادلة عند ثبوت تهم محددة عليهما.

.. واعتقال محام دون إذن قضائي

كما تلقت المنظمة شكوى بشأن اعتقال الأستاذ أبو بكر عبد الرازق آدم المحلمي، وذلك دون إذن قضائي وبدون توجيه اتهام رسمي إليه.

وطالبت المنظمة السلطات السودانية بسرعة الإفراج عن المعتقل أو تقديمه لمحاكمة عادلة في حال ثبوت اتهام محدد ضده.

.. وتطالب مفوضية اللاجئين بإعادة النظر في قرارها رفض منح اللجوء لمعارض سوداني

تلقت المنظمة شكوى مقدمة من السيد/عبد العظيم إبراهيم كودي. السوداني الجنسية، أفادت أنه اضطر إلى الفرار من السودان إلى الأراضي المصرية وذلك في أعقاب اعتقاله وإغلاق شركته الخدمية ومصادرة منقولاتها بسبب نشاطه السياسي المعارض.

كما أفادت انه تقدم إلى المفوضية السامية للاجئين بالقاهرة للحصول على حق اللجوء غير أنه رفض طلبه، مما دفعه للتقدم باستئناف قرار الرفض خشية على حريته وسلامته في حال اضطراره للعودة إلى الأراضي السودانية.

وقد خاطبت المنظمة المفوضية السامية للاجئين وطالبتها بإعادة النظر في قرارها برفض منح اللجوء للمذكور وذلك حفاظا على حريته وسلامته.

اليمن:

حصار أمني لقرية.. وإعتداء على أهلها

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن قوات الشرطة والأمن المركزي والجيش قامت في مطلع شهر يوليو/تموز الماضي بمحاصرة قرية المطالي بمديرية المسراح بمحافظة "تعز" لمدة عشرة أيام، وقصفت القرية ودمرت ١٢ منزلا ومدرستين ومسجدا وأحرقت بعض المزارع مما أسفر عن سقوط عدد من الجرحى كما اعتقلت ١٣ مواطنا من بينهم السيد عبد الولي الجابري.

وتفيد الشكوى أن هذا الاعتداء يرجع إلى نزاع على بعض أراضي القرية بين المزارعين وبعض القيادات العسكرية.

والمنظمة، إذ تدين هذا الاعتداء الجسيم فإنها تطالب السلطات اليمنية بالتحقيق فيه وفي حالة ثبوته بالإفراج فورا عن المعتقلين ومجازاة مرتكبيه.

.. واعتقالات دون اتهام رسمي

كما تلقت المنظمة عدة شكاوى بشأن قيام السلطات الأمنية باعتقال عدة مواطنين دون إذن قضائي ودون أن توجه إليهم اتهامات رسمية. ومن هؤلاء المعتقلين:

- احمد صالح الزايدي وعبد الله سعيد الزايدي اللذين اعتقلا في ٣٠ يونيو/جزيران الماضي.
- طاهر سيف احمد وعبد الله احمد سيف وعلي عثمان ومنذر احمد كامل، الذين اعتقلوا في الأول من يوليو/تموز الماضي.
- توفيق محمد سعيد، الذي اعتقل في ٢٥ يونيو/حزيران الماضي.
- منير صالح عبد الله ومحمد سعيد احمد وفهمي عبد الله عبود ونصر علي عبود وعلي عبد الله عبود، الذين اعتقلوا في شهر مايو/آيار الماضي.
- ١٣مواطنا اعتقلوا في ٢٧ يوليو/تموز الماضي منهم جميل محمد قاسم ونبيل فضل صالح وفكري علي احمد ومنصور الجزر وعبد الملك سيف المحضار.

وطالبت المنظمة السلطات اليمنية بالكف عن هذه الممارسات التي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، وبالإفراج فورا عن المعتقلين أو تقديمهم لمحاكمات عادلة في حالة ثبوت تهم محددة عليهم.

.. واعتداء أمني على محل تجاري

كذلك تلقت المنظمة شكوى تفيد أن قوة من الأمن المركزي بمدينة البيضاء قامت في ٧ يوليو/تموز الماضي باقتحام المحل التجاري المملوك للمواطن صالح عبد القادر واعتدت على المتواجدين فيه وتسببت في قتل نجله محمد.

وأعربت المنظمة عن ادانتها لهذا العدوان الجسيم، وطالبت السلطات اليمنية – إذا ما ثبت صحة الشكوى – بمجازاة

المسئولين عنه.

.. والاعتداء على صحفيين

كذلك تلقت المنظمة عدة شكاوى تتضمن اعتداء رجال الأمن على صحفيين وممارسات من السلطات تشكل انتهاكات جسيمة لحرية الرأى والتعبير. ومن هذه الشكاوى:

- الحكم بإيقاف الصحفى سيف الحاضرى رئيس تحرير صحيفة الشموع عن مزاولة عمله لمدة عشرة أشهر وتوقيع عقوبة الغرامة عليه وعلى الصحفيين فى قضية رأى.
- احتجاز الصحفى مصطفى نصر المحرر بصحيفة "الصحوة" لمدة خمس ساعات ومصادرة كاميراته واتلاف فيلم بسبب تحقيق صحفى كان يجريه.
- الضرب الشديد لعبد الباقى البرهمى مراسل صحيفة "الوحدوى" فى تعز على أيدى بعض المشايخ بمحافظة تعز بسبب خبر نشره تضمن اتهاما لأحد أفراد قبيلتهم.

وأعربت المنظمة، عن إدانتها لهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق رجال الصحافة فى الرأى والتعبير، وطالبت السلطات اليمنية بالكف عن هذه الممارسات.

.. وردود من السلطات اليمنية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة خطابات من السلطات اليمنية بشأن شكاوى أبلغتها المنظمة إليها. والمنظمة، إذ تعرب عن شكرها وتقديرها لاهتمام السلطات اليمنية واللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان بالنظر فى هذه الشكاوى، فإنها تنشر فيما يلى مضمون هذه الردود:

- ردا على الشكوى الخاصة باعتقال عبد العليم الرويسى وفكرى محمد صالح ونصر قاسم ومقبل نصر أعضاء اللجنة الإعلامية لأحزاب المعارضة بمديرية "ردفان" دون إذن قضائى أو توجيه اتهام رسمى، أفادت بأنه أجرى التحقيق وتبين أنه لم يتم اعتقال المذكورين.

– بشأن اعتقال سيف على صالح نائب رئيس اللجنة الشعبية التضامنية بمحافظة الضالع، أثبتت التحقيقات أن اعتقاله كان لاتهامه بالقيام بأنشطة محظورة قانونا وتخل بالأمن والاستقرار وتمس الوحدة الوطنية، وقد أفرج عنه بعد استجوابه، ولم يكن اعتقاله تعسفيا بل سمح لمحاميه وأسرته بالالتقاء به.

– فيما يتعلق باعتقال عدد من القيادات السياسية والمواطنين من مدينة جعار بمحافظة أبين فى ١٧ أبريل/نيسان الماضى، توصلت التحقيقات أن اعتقال المذكورين كان بسبب التحريض على القيام بمسيرة دون إعلام الجهات المختصة ودون الحصول على تصريح مسبق، الأمر الذى يعد مخالفة صريحة للقانون. وللمذكورين سوابق فى التحريض على أعمال العنف والشغب. وقد أفرج عنهم بعد يومين من تاريخ حجزهم.

مصر:

عدم توافر الرعاية الطبية لسجين ورفض نقله إلى المستشفى رغم سوء حالته الصحية

تلقت المنظمة شكوى تفيد أن إدارة سجن سوهاج العمومى ترفض نقل المتهم فوزى حكيم عبد الشهيد، البالغ من العمر ٦٨عاما إلى المستشفى رغم معاناته من أمراض الكبد الوبائى والسكر وأعراض لشيخوخة وعدم توافر الرعاية الطبية اللازمة له فى السجن.

وطالبت المنظمة السلطات الأمنية المصرية بتوفير الرعاية الطبية اللازمة للسجين مراعاة لسوء حالته الصحية.

..نفى السلطات الأمنية المصرية اعتقال مواطنين ليبيين

كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تلقت بيانا يتضمن أن المواطنين الليبيين الشارف محمد مصباح على أحمد ونور الدين مصطفى محمد تعرضا للاعتقال بمدينة الإسكندرية ولا يعرف مكانهما ويخشى أن تقوم السلطات المصرية بتسلمهما إلى السلطات الليبية والأمر الذى يعرض حياتهما للخطر.

وقد قامت السلطات الأمنية المصرية بإبلاغ المنظمة أن المذكورين غير محتجزين ولم يسبق احتجازهما.

البحرين:

اعتقال مواطنين بعد تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم

تضمن تقرير اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب أن السلطات البحرينية تقوم باعتقال بعض المواطنين بعد قضاء مدد العقوبات المحكوم عليهم بها، وأنها على سبيل المثال قامت باعتقال مجيد ميلاد وجعفر السياح وعبد الوهاب حسين وجابر الشعلة، بعد تنفيذ تلك الأحكام والذين أفرجت عنهم أخيرا بعد تدخل المنظمة

البحرينية لحقوق الإنسان.

وطالبت المنظمة السلطات البحرينية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التى تشكل انتهاكات جسيمة لمواثيق حقوق الإنسان، ومراعاة ما تنص عليه هذه المواثيق من ضمانات قانونية وقضائية للحريات الفردية.

العراق:

تفاقم الأوضاع فى العراق نتيجة للحصار الاقتصادى

تلقت المنظمة إحصاءات بشأن آثار الحصار الاقتصادى الجائر على صحة المواطنين العراقيين حتى نهاية شهر يوليو/تموز ٢٠٠٠ بالمقارنة بالفترة ذاتها من عام ١٩٨٩. وتدل هذه الإحصاءات على ما يلى:-

- إزدياد حالات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بسبب الإسهال بنسبة ٢٠,٧٤%، وبسبب ذات الرئة وأمراض الجهاز التنفسى بنسبة ١٠٧٠,٤%، ونتيجة لسوء التغذية بنسبة ٢٢٣٥,٥%.

- إزدياد حالات وفيات الكبار من ٥٠عاما بنسبة ٥٧,٣% بسبب أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، وبنسبة ٤٦٣% بسبب مرض السكر، و ٥٨٧,٨% بسبب الأورام الخبيثة.

وطالبت المنظمة المجتمع الدولى بممارسة أشد الضغوط من أجل رفع الحصار الجائر الممتد منذ أكثر من عشرة أعوام والذى أدى إلى تدهور الأوضاع الحياتية والصحية والاقتصادية للشعب العراقى، الأمر الذى يمثل إهدار لكافة القيم الإنسانية.

فلسطين:

مواصلة اعتقال أستاذ جامعى رغم الإفراج عنه بحكم قضائى

تلقت المنظمة معلومات تفيد أن سلطات الأمن الفلسطينية مازالت تعتقل الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح رغم قرار محكمة العدل العليا فى ١١ يوليو/تموز الماضى بالإفراج عنه.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الوطنية الفلسطينية بسرعة الإفراج عن المعتقل احتراما لقرارات السلطة القضائية ومراعاة لما تقضى به مواثيق حقوق الإنسان.

.. واعتقال مواطن بسبب آرائه المعارضة لسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية

كما تلقت المنظمة شكوى تتضمن أن قوات الأمن الفلسطينية قامت فى شهر يونيو/حزيران الماضى باقتحام مكتب السيد عبد الفتاح غانم الذى يعمل مستشارا للرئيس عرفات لشئون اللاجئين ومصادرة جميع أوراقه وملفاته ووثائقه وقامت باعتقاله ومنعت عنه الزيارات. وتفيد الشكوى أن سبب ذلك هو إدلاؤه برأيه فى مشكلة اللاجئين للصحف الأردنية والخليجية.

وأعربت المنظمة، عن إدانتها لهذة الانتهاكات الصارخة لحرية الرأى والتعبير التى تكفلها مواثيق حقوق الإنسان، وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية بسرعة الإفراج عن المعتقل.

.. واعتقال مواطن دون إذن قضائى وتعذيبه

تلقت المنظمة كذلك شكوى تفيد أن ضباط الشرطة فى رام الله قاموا باحتجاز المواطن عبد المطيع العجلون البالغ من العمر ١٧عاما دون إذن قضائى أو اتهام رسمى وتعذيبه مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة ونقلة إلى المستشفى. وتفيد الشكوى أن سبب ذلك هو استجوابه بشأن شقيقه الموقوف فى قضية جنائية.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بسرعة الإفراج عن المواطن المحتجز ومعاقبة المسئولين عن هذه الانتهاكات فى حالة ثبوتها.

ظروف العمل القاسية لموظفى وكالة غوث اللاجئين

تفيد المعلومات التى تلقتها المنظمة أن ظروف العمل التى يعيشها نحو ١٥٠٠ معلما ومعلمة من قطاع غزة ممن يعملون فى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينية (آونروا) تعتبر ظروفا قاسية سببها نظام عقود العمل المجحفة وتجميد رواتب العاملين وتعقيد إجراءات تحويل المرضى منهم إلى المستشفيات وانتهاك سياسة التوظيف بنظام العقود المحدودة التى تؤدى إلى حصول العاملين على رواتب تعادل نصف رواتب زملائهم المثبتين والتمييز الصارخ بين الفئتين.

وطالبت المنظمة المسئولين فى (آونروا) بإعادة النظر فى هذه السياسة وإلغاء نظام العقد المحدود والتفرقة الصارخة بين فئات العاملين لديها، كما ناشدت الحكومات بمضاعفة تمويلها لهذه المنظمة الدولية لتمكينها من مواجهة العجز فى ميزانيتها.

تونس:

الرابطة التونسية تدعو للتحقيق فى قضايا وفاة سجناء بشبهة التعذيب

أصدرت الرابطة التونسية لحقوق

الإنسان بلاغا فى ٢١ سبتمبر/أيلول رصدت فيه وقوع تجاوزات خطيرة فى بعض السجون ومراكز الأمن أدت إلى وفاة مواطنين فى ظروف مشبوهة أو اصابتهم بإضرار خلفت لدى بعضهم "سقوط دائم". وأوردت الرابطة من بينها خمس حالات.

*جاءت الحالة **الأولى** التى أوردتها الرابطة لمواطن يدعى رضا بن محمد جدى وقد توفى بمركز الشرطة فى منزل بورقيبة مساء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠، وطبقا للمعلومات التى تلقتها الرابطة، فقد اقتيد المذكور إلى المركز من قبل أربعة أعوان، وأنه قد يكون تعرض للتعنيف الشديد أثناء امتيازه. وحسب شهادة والدته لحاكم التحقيق المتعهد بالقضية، أنها لاحظت آثار عنف على الجثه منها كسور ظاهرة بيديه، وآثار ضرب على عينيه اليسرى وجنبيه ومؤخرة رأسه وسقوط بعض أسنانه. وقد أعربت الرابطة عن استغرابها لتسرع وكالة أفريقيا للأنباء فى نشر برقية زعمت فيها انتحار المذكور، ونسبة ذلك لمصادر قضائية، نظرا لما يشكله ذلك من تدخل فى سير التحقيق ووضع عراقيل أمام الوصول إلى الحقيقة.

وتتعلق الحالة **الثانية** التى أوردتها الرابطة بوفاة السجين العيد بن صالح يوم ١٠ يونيو ٢٠٠٠. وكان المذكور معتقلا فى سجن مدينة قفصة، وتعرض ليلة ١٠ مايو ٢٠٠٠، لاعتداء عنيف من قبل ثلاث مساجين فى نفس الغرفة طيلة أربعة ساعات. ورغم صراخه المتواصل واستغاثته لم يتدخل أعوان السجن لانقاذه مما نتج عنه الوفاة. واعتبرت الرابطة أن القانون والواجب يفضيان فى مثل هذه الحالة تحمل إدارة السجن مسئولية حماية أرواح السجناء وسلامتهم.

*وتتعلق الحالة **الثالثة** بوفاة الشاب شاكر العزعوزى (٢٦ عاما) يوم ٩ أغسطس ٢٠٠٠، وكان المذكور يركب دراجة نارية دون أن يحمل الخوذة، وعندما لاحظ وجود عونى أمن لاذ بالفرار، لكنهما اقتفيا أثره، وعندما أمسك به أحدهما ضربه بشدة إلى أن أرداه قتيلا.

*وتتعلق الحالة **الرابعة** بمواطن يدعى محمد عبد المجيد العبادى، وقد تعرض إلى اعتداء عنيف من قبل ناظر أمن تابع لفرقة النجدة فى بوشوشة يوم ٢١ يوليو/تموز، نتج عنه أضرار بالغة أدت إلى فقد احدى عينيه.

*وتتعلق الحالة **الخامسة والأخيرة** بمواطن يدعى محمد على المنصورى، وقد تعرض للتعذيب والتقييد بالسلاسل مما أدى إلى تعفن ساقيه. وهى حالة سبق للرابطة اصدار بلاغ بشأنها، وقد عبرت الرابطة عن تقديرها لقرار رئيس الجمهورية بالإذن بفتح تحقيق بغرض تقصى الحقائق.

فى ختام بلاغها عبرت الرابطة عن قلقها من تعدد هذه التجاوزات، وخشيتها من تحولها إلى ظاهرة اجتماعية، وطالبت بتحميل كل المخالفين مسئولياتهم القانونية مهما كانت مواقعهم ووظائفهم. وضرورة تصحيح العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين.

فى ردها على بيان الرابطة والذى لم يحدث نظير له منذ سنوات أكدت **وزارة العدل التونسية** فى ٢٠٠٠/٩/٢٧، أن القضاء تعهد التحقيق فى الحوادث التى أثارتها الرابطة لدى حصولها، وأن التحقيقات استكملت فى حادث وفاة السجين **العيد بن صالح** الذى توفى فى سجن قفصة، وأكدت أن المحكمة سوف تبت فى "الملف" قبل نهاية الشهر. كما أشارت الوزارة إلى أنها اعتقلت رجل الأمن المسئول عن ضرب الشاب **شاكر العز عوزى** حتى الموت فى مدينة الحمامات فى أغسطس/آب، وأن التحقيقات استكملت، وأن المشتبة به سيمثل أمام المحكمة فى مطلع الشهر المقبل. لكنها نفت أن يكون الشاب **رضا جدى** قد تعرض للعنف فى منزل بورقيبة، وأوضحت أن "المعلومات الأولية تفيد أنه انتحر" وأشارت إلى أن شهادة الطبيب الشرعى أكدت ذلك. لكنها قالت أن التحقيقات مستمرة فى القضية وأضافت وزارة العدل أن التحريات جارية لمعرفة هل الأضرار الجسدية الحاصلة للسجين السابق **محمد على المنصورى** ناتجة عن إساءة معاملته فى السجن، أم سببها "ظروف صحية خاصة أو نتيجة تداخل".

.. عزل د.منصف المرزوقى من منصبه

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد بأن جامعة "سوسة" قامت فى نهاية شهر يوليو/تموز الماضى بعزل الدكتور منصف المرزوقى الأستاذ بكلية الطب واحد نشطاء حقوق الإنسان البارزين من عمله بالجامعة، وذلك بسبب آرائه المعارضة للحكومة.

وطالبت المنظمة السلطات التونسية بإعادة النظر فى قرارها مراعاة لما تكلفه مواثيق حقوق الإنسان من الحق فى العمل وحرية الرأى.

قضايا المرأة فى الصحف المصريةدراسة تحليلية لبعض الصحف

تحت عنوان " قضايا المرأة المصرية فى الصحف المصرية أصدر مركز "قضايا المرأة المصرية دراسة تحليلية لصحف" الأهرام، الوفد، الجمهورية (العدد الأسبوعي) والشعب وهى دراسة استطلاعية مسحية لعينة من الصحف متعددة فى الانتماءات والاتجاهات لقياس مدى اهتمام هذه الصحف بقضايا المرأة باعتبارها من قضايا المجتمع ككل. وما هى الموضوعات التى كانت أساس هذا الاهتمام وكيفية وأولويات معالجة هذه الموضوعات. وما يعكسه هذا الاهتمام من مواقف واتجاهات.

ساهم فى إعداد هذه الدراسة مجموعة باحثين تضم هبة قاسم، وحيد الدسوقى، شيرين عبد الله، سالى عبد الباقى، ونجلاء عبد التواب.

ركزت الدراسة على الفترة من بداية ١٩٩٨ حتى منتصف ١٩٩٩ وذلك لما تميزت به من اهتمام كبير من جانب الرأى العام المصرى بقضايا حيوية أهمها ارتفاع نسبة العنف فى المجتمع، وإلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات المتعلقة بعدم معاقبة مغتصب الأنثى - فى حالة زواجه منها - بعقوبة الإعدام، وحق المرأة فى تولى منصب القضاء.

تناولت الدراسة الموضوعات التى ركزت عليها كل صحيفة خلال هذه الفترة وتضمين جداول تمثل الموضوعات التى تم تناولها ونسبة المعدل التكرارى لترتيب أولويات هذه الموضوعات وجداول توضح استخدام الصحف لوسائل تعبير معينة مثل الصور والكاريكارتير والشكل المختار للعرض ما بين خبر أو تقرير أو تحقيق أو حوار أو مقال. وشملت الموضوعات المعروضة جرائم العنف ضد المرأة أو التى ترتكبها المرأة وموضوع اغتصاب الأنثى ثم حق المرأة فى تولى منصب القضاء وقضايا الأحوال الشخصية وتعديل قانونها، والحقوق السياسية للمرأة وقضايا التنمية والتعليم. وقد خلصت الدراسة فى الفصل الثالث إلى عرض الأهمية النسبية التى أولتها كل صحيفة وترتيبها لأولويات العرض والمتابعة. وخلصت إلى أن قضية العنف كانت محل الاهتمام الأول للصحف (عدا الشعب) ثم الأحوال الشخصية ثم قضايا التنمية والعمل والحقوق. كما أوصت الدراسة بما يلى:

١-عدم الاكتفاء بنشر الحوادث والأخبار بل تخصيص مساحات للرأى والمناقشة وتحليل الظاهرة لبحث التدابير المناسبة للقضاء على ما يواجه المرأة من تحديات وتمييز ضدها.

٢-مناقشة المشاكل التى تواجه إعمال الحقوق السياسية للمرأة وكيفية حلها.

٣-الاهتمام بطرح مشاكل قانون العمل الموحد وآثاره السلبية والإيجابية على عمالة المرأة وتأثير الخصخصة على حقوق المرأة المتساوية فى فرص العمل والتدريب والأجر والضمان الاجتماعى.

٤-تحسين الصورة الذهنية للمرأة والمشاركة الإعلامية فى تغيير الأنماط التقليدية الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة التى تشكل التراث العقائدى المغذى للعنف والتفرقة والتميز ضد المرأة وكذلك مواجهة تصاعد الاتجاهات السلفية المناهضة لاتساع وفعالية مشاركة المرأة فى الحياة العامة للمجتمع.

المنظمة تشارك فى حملة لتعزيز الحريات الصحفية فى الوطن العربى

نظم كل من اتحاد الصحفيين العرب واتحاد المحامين العرب، والمنظمة العربية حلقة بحثية حول سبل تعزيز الحريات الصحفية فى الوطن العربى. شارك فيها ممثلون عن المنظمات الثلاثة وخبراء قانونيون ونقابيون وصحفيون، مع الأمناء العامين للمنظمات الثلاثة.

ناقشت الحلقة، التى عقدت فى مقر اتحاد الصحفيين العرب بالقاهرة يوم ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ الجارى، أفق تطوير التشريعات العربية المعنية بحرية الصحافة، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى جرائم النشر، وسبل تعزيز احترام الصحفيين لحقوق الآخرين فى أدائهم المهنى. والبحث فى تنظيم حملة لإطلاق سراح الصحفيين المسجونين فى قضايا الرأى.

وبلورت الحلقة النقاشية برنامج عمل أولى لغايات إنجاز هذه المهمة، يتضمن إعداد قاعدة بيانات ودراسات مهنية وقانونية، وخطة اتصالية، وأنشطة تدريبية، وندوات. وشكلت فريق عمل مشترك من المنظمات الثلاثة لوضع خطة تفصيلية وفق برنامج زمنى محدد. وخولته صلاحية إجراء الاتصالات اللازمة مع الهيئات المعنية على الصعيدين العربى والدولى.

كما قررت الحلقة البحثية استئناف انعقادها فى النصف الثانى من شهر نوفمبر/تشرين الثانى القادم لمناقشة نتائج عمل اللجنة المشتركة.

الجمعية العمومية الخامسة... (تتمة المنشور ص٢٠)

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية للمنظمة، التى تعد أعلى سلطة فى المنظمة، تنعقد كل ثلاث سنوات، وقد سبق عقد الجمعيات الأربع السابقة فى الخرطوم ١٩٨٧، وتونس ١٩٩٠، والقاهرة ١٩٩٣، والرباط ١٩٩٧.

ويأتى انعقاد الجمعية العمومية الخامسة فى ظروف تسمح بتحقيق انطلاقة فى أداء عمل المنظمة حيث استكملت المنظمة وضعها القانونى فى مصر بتوقيع اتفاق مقر مع الحكومة المصرية، وتوصلت إلى برنامج تعاون طموح من اثنين من أهم هيئات الأمم المتحدة وهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، واستكملت استعداداتها لتشغيل الشبكة العربية للمعلومات والتوثيق فى مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد العربى لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب، واكثر من ثلاثين منظمة من المنظمات العضوة، والمنظمات الوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان على الساحة العربية.

المنظمة تستقبل...(تتمة المنشور ص٢٠)

كانت المنظمة قد عقدت اجتماعا موسعا مع وفد من الجمعية برئاسة الاستاذ المشارى فى شهر نوفمبر/تشرين ثان الماضى، تناول بحث مداخل جديدة لتحريك القضية، ووضع حد لمعاناة أهالى المحتجزين والمرتهنين التى طالت دون أن تظهر بارقة أمل لنهايتها. ودور المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى هذه الجهود. وطرح الوفد الكويتى بعض الأفكار الجديدة، وإن كان قد رؤى السعى للحصول على الموافقات الرسمية مسبقا لكفالة حد أدنى من التجاوب.

المنظمة تبحث مع المفوضية السامية (تتمة المنشور ص٢٠)

أخطرت السيدة روبنسون الأمين العام باستكمال إجراءات موافقة المفوضية على مشروع البرنامج واستعدادها لبدء تنفيذه.

وتناولت المناقشات الجهود التحضيرية للإعداد للمؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى المزمع عقده فى نهاية العام ٢٠٠١ بجنوب أفريقيا، والذى تساهم المنظمة فى جهوده التحضيرية على مستوين: من خلال اللجنة التحضرية بالأمم المتحدة، وعلى المستوى الإقليمى من خلال الدور الذى تقوم به المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن لعقد المؤتمر التحضيرى الإقليمى للمنظمات الآسيوية غير الحكومية. وقد أفادت السيدة روبنسون بتقدم الجهود التحضيرية، واصدار بيان مشترك مع الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا. كما أحاطت الأمين العام بعزم المفوضية السامية على تأسيس آلية افريقية لدعم حركة حقوق الإنسان الأفريقية.

الرابطة التونسية تعقد مؤتمرها الوطنى

تعقد الرابطة التونسية مؤتمرها الوطنى الخامس يومى ٢٨،٢٩ أكتوبر/تشرين أول الجارى. وقد تحدد هذا التاريخ فى ضوء معطيات محلية تونسية حالت دون تنسيقه مع موعد اجتماعات الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التى تعقد فى الفترة ذاتها. وقد أعربت المنظمة عن تقديرها للظروف التى أفضت إلى هذا التداخل والتى تحول دون اشتراك ممثلى الرابطة فى جمعيتها العمومية، وتتطلع لأن يتيح المؤتمر الوطنى قوة دفع جديدة للرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

الجمعية الكويتية تنظم حملة (تتمة منشور ص ٢٠)

وشارك فيها العديد من الجمعيات الأهلية الكويتية إلى جانب الجمعية الكويتية، فى مقدمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، والجمعية الكويتية الاقتصادية، ورابطة الاجتماعيين وجمعية الخريجين. وساندها العديد من الصحفيين البارزين المؤازرين للمنظمة.

المنظمة تشارك فى المبادرات الشعبية (تتمة المنشور ص٢٠)

حملت الطائرة المصرية، التى ضمت ١٨٠ راكبا ممثلين لكل فئات الشعب المصرى شحنة، من المواد الطبية والغذائية، لكن تظل قيمتها الحقيقية أنها جاءت بتحد للقرارات الدولية غير الشرعية بفرض الحظر الجوى على العراق، وفى نوع التعبير الذى أظهره المشاركون مما جعلها تظاهره حقيقية للتضامن مع الشعب العراقى فى محنته.

وقد جاءت هذه المبادرة بين عدة مبادرات عربية، فضلا عن ثلاث مبادرات دولية من الأرجنتين وروسيا وفرنسا، وقد حملت بعض هذه الرحلات مسئولين رسمين إلى جانب التمثيل الشعبى. وتشير هذه الرحلات الجوية، فضلا عن مؤشرات أخرى عديدة إلى تصدع نظام العقوبات العقوبات.

الجمعية العمومية الخامسة: منصة انطلاق جديدة لعمل المنظمة

تعقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية الخامسة بالقاهرة خلال الفترة من ٢٨ ٣٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠. ويشارك فيها ممثلون عن مختلف أفرع المنظمة ومؤسساتها العضوة، ومجموعاتها القطرية.

تناقش الجمعية العمومية تقريرا لمجلس الأمناء عن أداء المنظمة خلال فترة ولايته، وتوصيات المجلس بشأن سياسة عمل المنظمة مستقبلا. كما تنظر الجمعية العمومية، فى تعديل النظامين الأساسى والداخلى للمنظمة لمواكبة متطلبات التطور التنظيمى للمنظمة. وتستمع الجمعية العمومية إلى تقارير ميدانية عن حالة حقوق الإنسان وأوضاع الأفرع والمنظمات العضوة وأنشطتها منذ اجتماعات الجمعية العمومية الماضية.

(التتمة ص ١٩)

المنظمة تشارك فى المبادرات الشعبية العربية لكسر الحصار الجائر على العراق

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مبادرة الوفد الشعبى لرفع الحصار عن العراق، وساهم عضو مجلس أمنائها أ.محمد منيب فى تنظيم رحلة الطائرة المصرية لمطار بغداد يوم ١١ أكتوبر/ تشرين أول لتأكيد تصميم الشعب المصرى على كسر الحصار الجائر على الشعب العراقى، والذى استمر عشر سنوات وأفضى إلى خسائر فادحة فى الأرواح، خاصة بين الأطفال وكبار السن والنساء.

(التتمة ص١٩)

المنظمة تبحث مع المفوضية السامية البرنامج التنفيذى للتعاون حول حقوق الإنسان والتنمية

التقى الأستاذ محمد فائق الأمين العام والسيدة مارى روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان فى جنيف يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول لبحث الخطوات النهائية للبرنامج التنفيذى لحقوق الإنسان والتنمية، والمزمع تنفيذه بالتعاون بين المفوضية السامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

(التتمة ص١٩)

.. وتستقبل رئيس جمعية أهالى المرتهنين والمحتجزين الكويتيين

فى إطار التعاون المستمر بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وجمعية أهالى المرتهنين والمحتجزين الكويتيين، استقبل الأمين العام الأستاذ عبد العزيز ثنيان المشارى رئيس الجمعية يوم ١٤ أكتوبر/تشرين أول لتبادل الرأى حول الجهود الرامية لإجلاء مصير المفقودين الكويتيين فى العراق منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.**(التتمة ص١٩)**

الجمعية الكويتية تنظم حملة لدعم المنظمة

نظرا للصعوبات المالية التى تواجهها المنظمة، نظم الاستاذ جاسم القطامى رئيس المنظمة ورئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان حملة لدعم المنظمة ماليا.

شملت الحملة العديد من الفعاليات مثل اقامة احتفالات، واحياء مناسبات ثقافية، واتصالات، ومراسلات نظمتها قيادات الجمعية الكويتية **(التتمة ص١٩)**

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى*مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

رئيس المنظمة: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس: د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت:٤١٨١٣٩٦-٤١٨٨٣٧٨

تليفاكس:٤١٨٥٣٤٦

بريد الكترونى:
AOHR @ Link Com. Eg.

صفحة الانترنت:
http://www. LINK. COM. Eg/ Member/AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت١٥ديناراً الأردن١٠دينارا
مصر٣٠جنيهاً المغرب١٠٠درهم
تونس١٠دينارا بقية الأقطار٣٠دولارا أمريكياً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أوصكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود -جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738

أو البنك الوطنى المصرى- فرع ثروت حساب جارى٥٨١٨٣٥-/Alwatany Bank of Egypt
Sarwat. Account 581835